

أضواء جديدة على المجاعة وتداعياتها على المجتمع الجزائري في أواخر الستينات من القرن 19.

أ. بورغدة رمضان
جامعة قالمة

مدخل

 تدهورت الأوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كثيرا نتيجة للسياسة التي تجلت خاصة في المظاهر الآتية:

- الحراب الإقتصادي الذي أصاب البلاد نتيجة تدمير الجيش الفرنسي للمقومات الاقتصادية للمجتمع الجزائري بغرض إخضاعه.
- مصادرة أكثر الأراضي الجزائرية خصوبة واتساعا، خاصة أراضي البايك، مما حرم قطاعات اجتماعية واسعة من المصدر الأساسي لرزقها.
- تأميم سلطات الاحتلال للغابات، ومنحها للمستوطنين، ومنع الأهالي المسلمين من ممارسة حرفة الرعي داخلها، وهو ما أدى إلى تدهور خطير لهذه الحرفة الحيوية بالنسبة للأهالي المسلمين.
- صدور قانون (سناتيس كونسيلت) (Senatus consulte) سنة 1863 الذي أضعف الروابط القبلية بفعل تسببه في تجريدتها من مساجات هامة من أراضيها، مما أضعف قدرتها على القيام بوظيفة التضامن الاجتماعي بين أفرادها التي دأبت على القيام بها خاصة خلال الشدائد.
- التأثيرات السلبية لعملية إندماج المجتمع الجزائري في اقتصاد السوق الذي أدخلته الإمبريالية الفرنسية في الجزائر بفعل جهلهم لآلياته وقوانينه، وضعف قدراتهم المادية، خاصة إذا قورنت بقدرات المستوطنين الأوروبيين المدعمن من قبل الدولة الفرنسية.
- تنوع الضرائب وارتفاع معدلاتها، وكثرة الغرامات الفردية والجماعية التي أثقلت كاهل المجتمع الجزائري وشلت قدرته الإنتاجية، وعدم قيام سلطات الاحتلال بمسؤولياتها الاجتماعية.
- الطابع التقليدي للاقتصاد الأهلي الذي كان يعتمد على الزراعة المعاشية، وحرفة الرعي، وهو ما جعله اقتصادا هشاً يتأثر بشدة بالتقلبات المناخية، كالجفاف الذي يميز عادة مناخ الجزائر، وينعكس آليا وبصورة سلبية على مستوى معيشة المجتمع الجزائري.

ولقد تفاعلت افرازات السياسة الفرنسية مع هشاشة الاقتصاد الأهلي، والعوامل المناخية وخاصة الجفاف لتعرض المجتمع الجزائري لسلسلة من المجاعات المدمرة، أبرزها مجاعة أواخر الستينات من القرن التاسع عشر التي ضربت الجزائر عامة، وكانت أكثر حدة في عمالة قسنطينة، وبلغت ذروتها سنة 1867، وأدت إلى كارثة إنسانية كبرى. وسوف أتبع في هذا المجال مظاهر انتشار المجاعة في أوساط المجتمع الجزائري، ثم سأعرج بعد ذلك إلى دراسة تداعياتها في مختلف المجالات.

أولاً: انتشار المجاعة؛

إذا كانت المجاعة ما تزال خلال القرن التاسع عشر ظاهرة مألوفة تتعرض لها المجموعات البشرية في مناطق شتى من العالم بشكل دوري، بما في ذلك أوروبا التي دخلت عصر الثورة الصناعية، فإن المجاعة التي تعرض لها المجتمع الجزائري في أواخر الستينات من القرن التاسع عشر كانت أكثر خطورة من حيث نتائجها الديموغرافية وتداعياتها السلبية على واقع ومستقبل مجتمع كامل، وهو ما دفع المؤرخ الفرنسي المعروف شارل روبري أجرون "Ageron (Ch.R)" إلى اعتبارها «الكارثة الأكبر ضخامة في تاريخ الجزائر»⁽¹⁾.

لقد بدأت إرهابات هذه المجاعة المدمرة تبرز منذ سنة 1866م، وبلغت ذروتها سنة 1867م، واستمرت حتى سنة 1870م، أما تداعياتها على المجتمع الجزائري فقد امتدت فترة طويلة من الزمن، حتى أن ويلات هذه المجاعة لم تمحى من الذاكرة الجماعية للمجتمع الجزائري.

فبالإضافة إلى توالي مواسم الجفاف شهدت الجزائر ابتداء من مطلع عام 1864م زحف أسراب مهولة من الجراد نحو المناطق الشمالية وتفاقم خطرهما على المحاصيل الزراعية المتواضعة أصلاً بفعل الجفاف، فأطلق على هذه السنة "عام الجراد"، حيث انطلقت أسرابه خلال شهر أفريل

من هذه السنة من المناطق الجنوبية، فعبثت جبال الأطلس الصحراوي واجتاحت إقليم التل فالتهمت مزروعات الأهالي المسلمين، وفي المقابل لم تتعرض مزروعات المستوطنين الأوروبيين إلا لأضرار طفيفة بفعل توفرهم على وسائل المقاومة.

وظل خطر الجراد يتجدد كل سنة، ولذلك نجد أن الدكتور فيتال (Vital) وهو طبيب فرنسي كان مستقراً في قسنطينة يتحدث في العديد من الرسائل التي وجهها إلى صديقه إسماعيل أربان (I.Urbain) مستشار الإمبراطور نابليون الثالث، ففي رسالته التي كتبها يوم 13 أفريل 1866م قال⁽²⁾: «إننا في حملة كبيرة.... ضد الجراد»، وفي رسالته المؤرخة يوم 16 جويلية من نفس السنة كتب قائلاً: «إن الجراد يزحف بأعداد كبيرة جنوب باتنة. ونزامن تعاظم خطر الجراد مع توالي مواسم الجفاف الشديد منذ عام 1865م وبلغ الأمر ذروته سنة 1867م فانخفض الإنتاج الزراعي بشكل كبير، فبالمقارنة مع إنتاج عام 1865م انخفض إنتاج القمح بنسبة 27%، ووصلت نسبة الانخفاض إلى ذروتها في منطقة سطيف فبلغت 48%.

وفي الوقت نفسه تفشى مرض خطير أدى إلى هلاك نصف الثروة الحيوانية التي كان يملكها الأهالي⁽³⁾، كما انتشر مرض الكوليرا والتيفوس، وتفاقم خطرهما مع مطلع عام 1867م حتى أن العديد من القرى فقدت عشر 10% من سكانها خلال أيام فقط، وبدأ الموت يحصد أرواح الأهالي بأعداد رهيبية، فتناثرت الجثث في القرى والطرق العامة، ولم تجد من يدفنها، لأن الأشخاص الذين بقوا على قيد الحياة كانوا يتعدون عنها خوفاً من العدوى، إلى أن أرغمت السلطات الفرنسية السكان على حفر خنادق عميقة ودفنها بشكل جماعي، حتى أن الأب بورزي "Burzet" قدر عدد الضحايا بمائتين وخمسين ألف (250.000) قتيل خلال شهرين فقط⁽⁴⁾.

رسالة ثلاثة مؤرخة يوم 08 فيفري 1868م قائلا⁽¹¹⁾:
 «إن الأهالي الذين كانوا قادرين على العمل فتكت
 بهم المجاعة لأنهم رفضوا العمل».
 ومن أجل حجب وإخفاء بشاعة الكارثة قامت
 السلطات بفرض تعميم إعلامي، ولذلك لما أكدت
 يومية البريد (Le Courier) التي كانت تصدر بمدينة
 الجزائر أن الوباء الذي اجتاحت بسكرة سببه الأساسي
 المجاعة التي كان يعاني منها الأهالي، قامت
 السلطات برفع دعوى قضائية ضدها أمام المحكمة
 الجنحية بتهمة «زعزعة الاستقرار العام والتحريض
 على الحقد واحتقار حكومة الإمبراطور»، ورغم أن
 الحكم الابتدائي كان في مصلحة الجريدة، إلا أن
 الوزارة العامة (وزارة العدل) استأنفت الحكم
 ونجحت في إصدار حكم نهائي نص على فرض
 غرامة مالية عليها⁽¹²⁾.

ولقد تضرر الأهالي الذين كانوا يقيمون في
 مناطق الحكم العسكري من المجاعة بصورة أكبر، إذ
 منعوا من الزواج نحو التل، تحت التهديد بتطبيق
 الإجراءات الإدارية ضدهم، فكانوا يموتون دون
 أدنى اهتمام بهم من قبل الإدارة الاستعمارية، ولم
 تسمح لهم السلطات بأن يهيئوا في الأرض بحثا
 عن مصير أقل شؤما، فقد انشغل الصبائحية
 "السياس" دون كلل بملاحقة الهاربين منهم،
 فكانوا يقبضون عليهم ويضربونهم "بالدبوس"
 ويعيدونهم إلى المحتشدات الكثيفة التي أقامتها
 خصيصا لهم، وحينما يحاولون الفرار من جديد
 يرح بهم في السجون⁽¹³⁾، غير أنه منذ مطلع شهر
 نوفمبر 1867م أخذ هؤلاء البؤساء يفرون في كل
 الاتجاهات وأصبح من المستحيل على السلطات
 استرجاعهم.

أما المستوطنين الأوروبيين فقد ظلوا بمنأى عن
 تأثيرات كارثة عام 1867م بفضل الأسباب الآتية:
 - كل الأراضي التي يملكونها كانت تقع في
 أقصى الشمال، أي في المناطق التي تتميز بتساقط
 الأمطار بكثرة.

ولقد أشار الدكتور فيتال "Vital" في العديد
 من رسائله إلى معاناة الأهالي المسلمين، فذكر في
 رسالته المؤرخة يوم 09 جويلية 1867م إلى أنه لم يبق
 مائلا أمام الأعين إلا الأشياء المحزنة كالظمأ والجوع
 والبؤس وأكد أن الأهالي يموتون بالجملة في
 لسمندو «زيغود يوسف حاليا»، وفي العلةمة
 ومناطق أخرى بفعل الكوليرا والتيفوس اللذين
 انتشروا نتيجة المجاعة، وفي رسالته المؤرخة يوم 30
 من الشهر نفسه ذكر أن أكثر من ألف (1000)
 شخص ماتوا ببسكرة بفعل الكوليرا خلال الفترة
 الممتدة ما بين 15 و30 جويلية 1867م، ومنها انتشر
 الوباء إلى الجنوب الجزائري فأصبحت منطقتي:
 ورقلة ووادي سوف مهددتين⁽⁵⁾.

ومنذ شهر نوفمبر 1867م نفذ ماتبقى لدى
 الأهالي من مؤن، وارتفع سعر الحبوب في الوقت
 نفسه فبلغ أكثر من مئة (100) فرنك للصاع
 الواحد⁽⁶⁾ بالنسبة للقمح، وخمسة وأربعين (45)
 فرنك بالنسبة للشعير، في حين كان يباع بستة
 وعشرين (26) فرنك فقط ونتج عن ذلك تعاظم
 المجاعة وموت الناس بأعداد هائلة⁽⁷⁾، ولمواجهة
 حاجاتهم الضرورية، اضطر الأهالي للنزوح إلى
 إقليم التل بحثا عن الطعام، وأكل الكثير منهم
 الحشاش واوراق الأشجار، وحتى لحوم الكلاب⁽⁸⁾.

ورغم إشارات الخطر التي كانت تلوح في
 الأفق، إلا أن سلطات الاحتلال لم تحرك ساكنا،
 بل إن الحاكم العام ماكهمون⁽⁹⁾ كتب بثقة إلى
 الإمبراطور نابليون الثالث يوم 24 أكتوبر 1867م
 فقال⁽⁹⁾: «إن المرض انتشر في الجنوب كما انتشر
 في التل ولكن تأثيره محدودا.... وإن سكان
 الهضاب العليا يعيشون ظروفا ممتازة جدا....»،

وفي رسالة أخرى مؤرخة يوم 19 سبتمبر 1867م
 كتب يقول⁽¹⁰⁾: «إن القبائل الأكثر تضررا هي تلك
 التي ينقصها الماء ولسوء الحظ لا يوجد شيء يمكن
 فعله، وأنحي باللائمة على الأهالي الذين اعتبرهم
 مسؤولين عن ماحل بهم من كوارث، فكتب في

نقصهم حتى عام 1870م بحوالي أربعمائة ألف (400.000) نسمة، وبلغت أعلى نسبة لإنخفاض السكان في دائرة قسنطينة، إذ وصلت إلى 40% (15).

كما تركت المجاعة عددا هائلا من اليتامى وهو ما خلق مشكلة اجتماعية اقتصادية معقدة أثارت مثلا اهتمام المجلس العام (Conseil général) لعمالة قسنطينة، فقد ورد في إحدى مداولاته ما يأتي (16): «إن الأويثة التي حدثت السنة الماضية (1867) تركت عددا كبيرا من اليتامى...»، ووردت هذه المشكلة كذلك في العديد من المداولات الأخرى (2*).

كما أدت المجاعة إلى اضطراب الأمن الاجتماعي، فانتشرت العصابات المسلحة في أنحاء البلاد، فظهرت في البداية بضواحي مدينة قسنطينة، وهوجم الجنرال دارجون "Dargent" قائد القطاع العسكري من طرف الحياض الذين كانوا يصرخون مطالبين بطعام لهم ولأفراد عائلاتهم، وفتشت ضواحي مدينة قسنطينة من قبل النهاب الذين بحثوا حتى في الأرض عن البذور وجذور النباتات، وشاعت جرائم محاولات السرقة الموصوفة التي عادة ما كانت تتم باستعمال السلاح أو التهديد به، غير أن العجز الجسدي جعل الجائعين غير قادرين على الهجوم بعد أن خارت قواهم (17).

ولقد أشار الدكتور فيتال في رسالته التي بعثها إلى اسماعيل إربان يوم 31 ديسمبر 1867م إلى أن عدد حوادث السرقة ارتفع بوضوح خاصة ما تعلق بسرقة الحبوب والمواشي مع التهديد باستعمال السلاح (18)، بل لقد انتشرت الشائعات بين الناس ومفادها أن السلطات سمحت بالسرقة نتيجة المجاعة وأن الذي ليس لديه شيء يستطيع أن يأخذ عنوة من الذي يملكه (19)، وتبعاً لذلك وقعت كثير من الحوادث (Attentats) ضد الأشخاص، حتى أن مستشفى قسنطينة استقبل مثلا خلال النصف الأول من شهر ماي 1867م إحدى وأربعين (41)

- جودة أراضيهم، فقد استولوا على الأراضي الأكثر خصوبة ومردودية، وحداثة طرق وسائل استغلالهم لأراضيهم، ومواجهة خطر الجراد.

- وجود مراكز صحية في مستوطناتهم.

- دعم الدولة لهم، فقد خصتهم بحصة الأسد من ميزانيات العمالات الثلاث ومختلف البلديات، رغم أن ثلاثة أرباع مداخيلها تعد حصيلة مختلف الضرائب والغرامات التي فرضت على الأهالي المسلمين.

وعوضاً أن يساهم المستوطنون في التخفيف من حدة مأساة الأهالي المسلمين ما أمكن، بوازع القيم الإنسانية التي طالما تغنوا بها، على العكس من ذلك، وجدوا في مأساة الأهالي فرصة للقيام بالمزايدات والمساومات السياسية، فسارعوا إلى تحميل الحكم العسكري ومعه الأهالي أنفسهم مسؤولية المجاعة لأن العسكريين، حسب زعمهم وقفوا ضد اعتماد الملكية الفردية مما حرم الأهالي من الاستفادة من القروض الضرورية لمواجهة الأزمات، وإعادة تشغيل سلسلة الإنتاج، غير أن هذه المزاعم كانت باطلة لأن القروض كانت كارثة حقيقية بالنسبة للأهالي، فقد أدت إلى تجريدهم من ما تبقى لهم من ثروة بفعل تعامل المقرضين بالربا الفاحش، وبراعتهم في فنون النهب والاحتيايل.

ولقد أدت المجاعة إلى نتائج خطيرة بالنسبة للمجتمع الأهلي المسلم وهو ما يتضح فيما يأتي.

ثانياً: تداعيات المجاعة على الأهالي المسلمين،

لقد أدت هذه المجاعة إلى نتائج وتداعيات خطيرة على المجتمع الأهلي، ففي المجال الديمغرافي، أشار أجرون (Ageron) إلى استحالة تحديد الضحايا، ولكنه حصره ما بين مائتي ألف (200.000) وخمسمائة ألف (500.000) شخص (14)، حيث فقدت عمالة قسنطينة وحدها، 25% من تعدادها السكاني، وقدر

ضحية من الأهالي، منهم من هشم رأسه، وبعضهم شق بطنه، وفي الدائرة القضائية "عين البيضاء" أحصي في المدة نفسها ثلاثة عشر (13) جريمة قتل⁽²⁰⁾، وفضل كثير من الناس اقتراف فعل السرقة لدخول السجون التي أصبحت تعج بهم، لأن ظروف الحياة داخلها - رغم قسوتها - كانت أحسن بكثير من ظروف المعيشة خارجها⁽²¹⁾.

ويمكن لمن يدرس أرشيف القضايا الجنائية التي عالجتها محكمة الجنايات بقنطينة خلال فترة المجاعة، والمودعة حالياً بأرشيف ولاية قسنطينة، أن يلاحظ بسهولة تصاعداً مثيراً لعدد قضايا السرقات الموصوفة وجرائم القتل بكل صفاته القانونية، وهي جرائم أحيل بموجبها المتهمون أمام محكمة الجنايات ابتداء من مطلع سنة 1868م، في حين أن الوقائع تعود إلى عام 1867م⁽²²⁾، ولا شك أن أغلب هذه الوقائع كانت من افرازات المجاعة وهو امر يوضح لماذا كانت جرائم السرقة والقتل أكثر أنواع الجرائم اقترافاً من قبل الأهالي المسلمين.

وإنه لأمر مرعب حقاً أن تسجل أفعال غريبة اقترفت من قبل الأهالي وتمثل في جرائم أكل لحوم البشر "Les actes d'anthropophagies"، فقد نظر مجلس الحرب "Conseil de guerre" بمدينة قسنطينة، وفصل خلال عام 1868م في خمس جرائم قتل وأكل للحوم البشر اقترفت خلال فصلي الشتاء والربيع داخل مناطق الحكم العسكري من العمالة، ففي جلسة 21 أوت 1868م نظر مجلس الحرب في جريمة منكرة وبشعة تتمثل في قتل بشر وأكل لحومهم "Assassinat et acte d'anthropophagie" توبع

بسببها أربعة متهمين، منهم متهمين اثنين حكوماً غيابياً، قد اقترفت هذه الجريمة في ضواحي تبسة، حيث كانت توجد ورشة يعمل بها ما بين أربع مئة (400) وخمسمائة (500) شخص من الأهالي في إطار إحدى إجراءات الحاكم العام ماكهمون

للتخفيف من حدة المجاعة، وهي إجراءات ثبت عدم فاعليتها ومحدودية نتائجها، ومما جاء في قرار الاتهام «أن العاجزين عن العمل أمدوا بالغذاء مرتين في خلال أسبوعين، غير أن المتهمين قتلوا واحداً من أمثالهم من أجل أكل جثته.. وجدت قفة مملوءة بأجزاء بشرية قطعت حديثاً من كل أجزاء الجسم..»، ونظراً لثبوت التهمة بفضل شهادة رئيس القبيلة وضابط المكتب العربي، ونظر لعجز المتهمين عن دفع التهم المنسوبة إليهم أصدر مجلس الحرب حكماً بإعدام المتهمين الأربعة⁽²³⁾.

كما نظر المجلس وفصل خلال جلستي 26 أكتوبر 1868م و17 نوفمبر 1868م⁽²⁴⁾ في جرائم أخرى من نفس الطبيعة تم اقترافها في مناطق أخرى من عمالة قسنطينة، وكانت أحكامه كالعادة قاسية تراوحت ما بين الإعدام والسجن. والواقع أن القراءة المتأنيّة لقرارات الاتهام تؤكد دون لبس الوقائع، وكذلك مسؤولية المتهمين، كما أن توزيع الأحداث على أماكن مختلفة ومتباعدة داخل عمالة قسنطينة المترامية الأطراف يؤكد أن هذه الجرائم لم تكن معزولة، وهو ما يعزز رأي السيد مارسيه "Mercier"⁽²⁵⁾ الذي أكد أن وقائع أكل لحوم البشر كانت كثيرة، وأنه في أغلب الحالات يتم ذلك نتيجة استسلام الفاعلين لقهر المجاعة، غير أنه في بعض المناطق - كما أضاف - خاصة قرب تبسة تذوق بعض الأشقياء هذا القوت وأصبحوا يلجئون إلى القتل ليس بدافع الجوع وإنما لإرضاء نزواتهم الغريبة.

ولا شك أن هذه الجرائم تمثل أبشع آثار المجاعة وأكثرها غرابة، وإذا كانت هذه الأفعال يستحيل تبريرها من الناحيتين الاخلاقية والقانونية، ولا يقبل أبداً إفادة المذنبين من الظروف الخفيفة للعقوبة، فإنها تؤكد بالمقابل عدم قدرة الإنسان على مقاومة الضغط الذي يفرضه قهر المجاعة، كما أن هذه



الجرائم المروعة تؤكد أن تمسك الإنسان بالحياة وسعيه لإبعاد شبح الموت المؤكد عن نفسه قد يدفعه إلى انتهاك مبادئ الفطرة والاخلاق والقانون.

ومع التسليم بأن أحكام مجلس الحرب في هذه القضايا كانت عادلة ومنطقية، فإن هذا لا يررر تصلب سلطات الاحتلال من المسؤولين الأخلاقية والسياسية باعتبار أنها هي نفسها التي ساهمت في خلق واقع اجتماعي مأساوي غذى هذه الجرائم الغريبة التي تشكل سابقة خطيرة جدا. وفي المجال الاقتصادي، فقد الاقتصاد الأهلي نهائيا توازنه، مما انعكس سلبا على الظروف المعيشية للمجتمع الجزائري، واستغل اليهود - كعادتهم - آثار المجاعة سنتي 1868 و1869م لتنمية ثرواتهم بتقديم قروض للمنكوبين لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر فقط كحد أقصى لآجال التسديد بفوائد مدمرة تتراوح ما بين 40 و100% من قيمة القرض⁽²⁶⁾ ولذلك رغم تحسن المردود الزراعي سنة 1868 في بعض المناطق إلا أن الأسر اضطرت إلى بيع محصولها لتسديد الضرائب، وفوائد الديون وأصولها، مما أدى إلى استمرار المجاعة، كما ان عجز الأهالي عن الوفاء بالتزامات هذه القروض دفعت الدائنين إلى ملاحقتهم قضائيا أمام الغرفة المدنية لدى محكمة الدرجة الأولى بقسنطينة التي أصدرت أحكاما نصت على مصادرة أراضي المدنيين وبيعها في المزاد العلني لفائدة الدائنين، ولذلك أصبحت معيشة الأهالي أكثر ساءا من أي وقت مضى.

وفي المقابل برزت كالعادة القيم السامية للتضامن الاجتماعي بين الأهالي حينما تعصف

بهم الأزمات وهي قيم فطرية صقلها الإسلام^(4*)، رغم قهر المجاعة وآثار قانون سناتيس كونسليت الذي زرع البنيان القبلي باعتباره النواة الصلبة للتضامن الاجتماعي، فقدم العديد من زعماء الأهالي تضحيات جسمية لتخفيف حدة المجاعة وعلى رأسهم الباشاغا المقراني الذي استنفذ مخازنه، ورهن أملاكه مقابل قروض من البنوك والسماسة اليهود حصل عليها بفوائد مرتفعة، ليساعد الفلاحين على شراء البذور لاستئناف الموسم فلاحي (1868 - 1869م) وهو ما سبب له مشاكل عويصة مع الدائنين فيما بعد، كما استنفذ زعماء الأهالي في دائرة بجاية مخازنهم لإنقاذ إخوانهم الفقراء، وحدث الأمر نفسه في مختلف المناطق.

غير أن الكارثة التي حلت بالمجتمع الأهلي نتيجة هذه المجاعة كانت ضخمة ولم تكن إمكانياتهم قادرة على مواجهتها ولذلك ازدادت الروابط الاجتماعية ضعفا، وفقد المجتمع الأهلي المسلم في نهاية الأمر القدرة المادية على تجسيد التضامن الاجتماعي التقليدي، فبرزت ظاهرة جديدة مثلها المتشردون الذين كانوا يهيمنون على وجودهم بحثا عن ما يسد الرمق، واضطر آخرون للقيام بأعمال حقيرة لدى المستوطنين الأوروبيين، وتحول كثير من الملاك الأثرياء إلى خماسة لدى كبار الملاك من الأهالي الموالين للإدارة الاستعمارية، فلا غربة - إذن - أن تتناقل الاجيال المتعاقبة قصة هذه الكارثة الإنسانية التي بقيت عالقة في الأذهان إلى الآن خاصة لدى كبار المسنين في الريف الجزائري.

الهوامش

(15) - Nouschi, opcit, p370.

(16) - Département de constantine: délibération du conciel général 5^{ème} séance 10/09/1869, p345.

(2*) - ينظر على سبيل المثال

5^{ème} séance du conciel général, 10.09.1869, p345

(17) - Mercier, opcit, p635.

(18) - Archives de Constantine: fonds de justice, boîte n° 02, année 1868, affaire: Amar ben Ahmed "vol qualifier à main armée".

(19) - Nouschi, opcit, p343.

(20) - Idem

(21) - Ibid, p354.

(22) - ينظر: أرشيف ولاية قسنطينة علب عام 1868 التي تتضمن قرارات محكمة الجنائيات لعام 1868.

(3*) - محكمة عسكرية استثنائية ذات صلاحيات جنائية، أنشأها الفرنسيون في الجزائر بعد الاحتلال مباشرة، وزودها بسلطة محاكمة الأهالي المسلمين الذين يتهمون باقتراف جرائم في مناطق الحكم العسكري، تتميز أحكامها بالقسوة، حيث حرم المتهم من ضمانات الدفاع التي يكفلها القانون العام وأحكامها نهائية، بما فيها أحكام الإعدام.

(23) - L'indipendant du 26/11/1869, 09^{ème} année n° 1002.

(24) - Idem

(25) - Mercier, opcit, p636.

(26) - Nouschi, opcit, p353

(4*) - إذ تضافرت النصوص الشرعية لتمثيلها ومنها على سبيل المثال لا الحصر قوله - ص - : «مثل المؤمنين في توادهم وتراحهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحوى والسهر» حديث صحيح، ينظر اسماعيل بن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج 03، ط1، دار الثقافة، الجزائر: 1990، ص271.

(1) - Ageron (Ch.R): les algériens musulmans et la France (1871 - 1919), tome 01 P.U.F, paris, p361.

(2) - délégation générale du gouvernement générale de l'Algérie: correspondances du docteur vital à l.Urbain (1845 - 1874), imprimerie imbert Alger: 1958, p173.

(3) - Ibid: pp 214 - 215.

(4) - Nouschi (Ch. An): enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'en 1991 "essai d'histoire économique et social", P.U.F, paris (VI): 1961, p399.

(5) - Ageron (Ch.R): op.cit, p20.

(*) - وحدة قياس تقليدية ما يزال الفلاحون في الأرياف الجزائرية يستخدمونها في القياس حتى الآن، حيث يساوي الصاع الواحد حوالي 145 كلف من القمح.

(7) - Labbé Buzet: histoire des désastres de l'Algérie 1866, 1867, 1868, Alger: 1868, p55.

(8) - Nouschi, opcit, p352.

(1*) - ولد مورييس ماكاهون يوم 13 جويلية 1808 وتوفي يوم 17/10/1893، شغل منصب حاكم عام في الجزائر في فترة (26.07.1870 - 19.09.1864)، ينظر:

Julien (Ch.An) histoire de l'Algérie contemporain (1827 - 1871) P.U.F, paris: 1964, p504.

(9) - يحيى بوعزيز: «الجماعة بالجزائر أواخر عقد الستينات من القرن التاسع عشر» مجلة الأصالة، عدد 33، الجزائر: 1976، ص09.

(10) - Délégation, opcit, p216.

(11) - Nouschi, optic, p347.

(12) - Ernest Mercier: histoire de Constantine, imp.Ed. Maral Buron Constantine: 1903, p634.

(13) - Mercier, opcit, p645.

(14) - Ageron (Ch.R), opcit, p375.

